

إسهام المؤسسات المؤهلة الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر

مریم والي *

المخلص

تعدّ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذات أهمية في العديد من دول العالم ، وذلك لما تؤدّيه من كبير دور في تحقيق الناتج الداخلي الخام وتخفيض معدّل البطالة ، ومن أجل دعم وخلق فرص عمل يتم تبني سياسات وبرامج عدّة ، والجزائر كغيرها من الدول تطبق برنامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كخطوة لتنمية هذا القطاع بعدّه خيارا استراتيجيا قادرا على الإسهام في تحقيق التنمية ، الشيء الذي يجعل من هذا الموضوع موضع اهتمام هذه الدراسة .

الكلمات المفتاحية: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، التأهيل ، الإسهام ، التنمية المستدامة.

Résumé

Dans beaucoup de pays, les Petites et Moyennes Entreprises représentent une importance, puisque elles ont un rôle dans la réduction du taux de chômage et la réalisation de la croissance économique, pour cela on a adopté plusieurs politiques et programmes qui sont pour le soutien et la création de l'emploi. L'Algérie est l'un de ses pays, qui a adopté le programme de la mise à niveau comme démarche pour le développement de ce secteur. Alors les PME sont devenues un choix stratégique, incontestable, pour atteindre les objectifs de développement, pour cela, il est temps d'évaluer les programmes de développement, et le rôle des PME pour réaliser le développement durable

Mots clés : Petites Et Moyennes Entreprises, Mise A Niveau, Contribution, Développement Durable.

Summary

In many countries, small and medium enterprises are very important because of the role they play in the reduction of the rate of unemployment and achieving of economic growth.

For this reason, governments adopted a number of policies and programs to support and create new job opportunities through these enterprises.

Algeria like other countries, adopted such a program to upgrade this sector as a necessary forward step to the development of economy, which means that SMEs are now a strategic choice to ensure a sustainable and durable economic growth.

Key words: Small And Medium Enterprises, Upgrade, Contribution, Sustainable Development.

* أستاذة محاضرة " بقسم العلوم الاقتصادية جامعة باجي مختار عنابة.

مقدمة

المشكلة وأهميتها

بناء على ما تقدم يتضح أن تحقيق التنمية المستدامة يتطلب مساهمة مؤسسات ترقى إلى مستوى المؤسسات الأجنبية ، وبالتالي عملية تأهيلها لتحسين أدائها وتعزيز قدرتها التنافسية ضرورة ملحة في الوقت الحالي من أجل تطوير وتنمية المؤسسات الجزائرية لضمان البقاء والاستمرارية في سوق مفتوحة والمساهمة في النمو وتحقيق التنمية المستدامة ، ما يطرح التساؤل التالي: كيف تتحقق التنمية المستدامة من خلال المؤسسات المؤهلة؟

الدراسات السابقة

وفي هذا المجال يوجد كثير من الدراسات التي أسهمت في معالجة هذا الموضوع وإثرائه ، على المستوى الدولي مثل دراسة علاقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتحقيق التنمية¹ ، وتقييم سياسات تأهيل مؤسسات جنوب المتوسط² . وقد تمت دراسة الموضوع على مستوى الوطن من عدة جوانب منها ما اهتم بضرورة تأهيل المؤسسات نتيجة الشراكة الأورو متوسطة³ ، ومصادر تمويل هذا النوع من المؤسسات⁴ وإشكالية تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر⁵ . وما يميز هذه الدراسة هو توضيحها للعلاقة بين تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتجسيدها للتنمية المستدامة من خلال تحقيقها للمؤشرات الإيجابية المتعارف عليها .

هدف الدراسة

يتمثل الهدف من دراسة المشكلة المطروحة في معرفة مدى إسهام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المؤهلة في تحقيق التنمية المستدامة ، في ظل الإصلاحات التي تعيشها الجزائر من خلال تقييم نجاعة برامج التأهيل ، وأهدافها ، ومدى إسهامها في إنعاش الاقتصاد الوطني .

منهج وفرضية الدراسة

ومن أجل تحقيق الهدف المذكور اعتمد المنهج الوصفي الذي يقوم أساسا على توفير البيانات والمعلومات لتحليلها وتفسيرها تفسيراً يتماشى وأسلوب تحقيق الهدف المذكور . مع العلم أن تشخيص المشكلة محل الدراسة استنادا إلى الأدبيات

أدت التحولات الاقتصادية التي يشهدها عالم الأعمال المعاصر ، المتمثلة في الاتجاه المتزايد نحو الاندماج في الاقتصاد العالمي ، والتقدم التكنولوجي الهائل وتحرير الأسواق من خلال العولمة ، إلى خلق مناخ تنافسي وتحديات جديدة أمام المؤسسات الاقتصادية ، خاصة في الدول السائرة في طريق النمو كالجزائر ؛ حيث تعدّ المؤسسة الاقتصادية ، بصفة عامة ، المحرك الأساس للتنمية والتطور الاقتصادي . ومن بين هذه المؤسسات برز بشكل جلي الدور الحيوي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعدّها الغالبة في اقتصاديات كل البلدان ، فهي تمثل الحصة الكبرى في هذا القطاع ، وتشكل قاطرة التنمية بما تتميز به من خصائص مرونة الإدارة ، والقدرة على التحكم في شروط الإنتاج ، والسيطرة على قوى العرض والطلب التي تؤهلها لتكون من أبرز آليات تحقيق التنمية المستدامة ، حتى أصبح يعتمد على هذا النوع من المؤسسات في تنمية الاقتصاديات والتركيز عليها لما تملكه من فعالية وسرعة في التأقلم مع متغيرات المحيط الخارجي للمؤسسة .

ونظرا لهذه الأهمية منحت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر اهتماما كبيرا نظرا للمكانة التي تأمل أن تحتلها كمحرك لخلق الثروة خارج المحروقات وإحداث مناصب شغل دائمة . ومن هذا المنطلق يتمثل المدخل الصحيح لإعادة هيكلة الاقتصاد الجزائري وتكليفه مع متطلبات الأسواق الدولية في الاهتمام البالغ بتأهيل هذه المؤسسات ومنحها الدور القيادي في تعزيز التنمية المستدامة من خلال تحسين ودعم قدراتها التنافسية وإكسابها لعناصر التسيير الراشد ، باعتماد التقييس ، والابتكار التكنولوجي ، والارتقاء بالإنتاج الوطني إلى آفاق معايير الجودة العالمية . ويعدّ برنامج تأهيل المؤسسات منعطفا مهما في الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر ؛ حيث كان من أبرز أهدافه تحقيق النمو والتوازن على المستويين الجزئي والكلبي عن طريق تشجيع الاستثمار ودعم إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، وإكسابها مجموعة من المقومات التي تحسن من أدائها ، وتعزز قدرتها التنافسية مما يحفز هذا القطاع لرفع مكانته من خلال دعم النمو الاقتصادي ، وتوفير فرص العمل ، ومضاعفة القيمة المضافة وتحقيق التنمية المستدامة .

وهي الخصائص التي من خلال تطبيقها يمكن الحديث عن الإسهام في تحقيق التنمية المستدامة .

ج- خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

كما تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمجموعة من الخصائص التي تمنحها مزايا تنافسية أهمها⁹ الكفاءة والفعالية من خلال قدرتها على الأداء والإنجاز في وقت قصير نسبيا، العوائد السريعة والعالية حيث إنها سريعة دوران رأس المال، القابلية للتجديد والابتكار والإسهام في التطور التكنولوجي والبحث العلمي، سهولة القيادة والتوجيه في تحديد الأهداف، نظام معلوماتي بسيط وواضح إذ يتوفر فيها الاتصال المباشر، الانتشار الجغرافي الواسع وخاصة في المناطق الريفية للحد من الهجرة إلى المدينة، ومن ثمة فهي تسهم في التنمية الريفية، حل مشكلة البطالة التي تعاني منها معظم دول العالم بالإضافة إلى ترسيخ الأمن الاجتماعي لوجود علاقة بين البطالة وزيادة نسبة الجريمة.

د- تعريف التأهيل

إن تأهيل المؤسسات مسار مستمر يستهدف تحضيرها وتكييفها ومحيطها لمتطلبات التبادل الحر. وتهدف برامج التأهيل إلى رفع القيود التي تعيق محيط الأعمال (المؤسسات، والقوانين... الخ)، كما تحاول جعل المؤسسات أكثر تنافسية بالاهتمام بالتكلفة - الجودة- التجديد، وجعلها قادرة على مواكبة تغيرات السوق والتطورات التقنية. ويتعد بالهدف الأساس من تأهيل المؤسسات على المستوى الجزئي أن يكون مجرد سياسة من سياسات ترقية الاستثمارات أو برنامجا من برامج دعم وإنقاذ المؤسسات الصناعية الموجودة في وضعية مالية صعبة بل هو مسار تطوير مستمر يعمل على إدخال طريقة للتحسين والتقدم، والتوقع والتنبؤ، وتحديد نقاط الضعف والقوة في المؤسسة، كما أنه لا ينحصر في استبدال الآلات، والتجهيزات والعتاد أو في إعادة تموقع النشاطات، مما يجعل من التأهيل مسارا متواصلا من التمهين، وتبصر المعلومات بغية اكتساب سلوكيات جديدة، وأساليب تسيير ديناميكية ومتجددة¹⁰.

المتوفرة قد يساعد على اعتماد القناعة التي مفادها أن "توفير خلق مناخ ملائم لتطبيق برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يسهم في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر" وهي الفرضية التي تعدّ تخميننا مناسباً يصبح من الضروري التأكيد من صحته على أرض الواقع.

ومن أجل ذلك تم تقسيم الموضوع إلى محاور تتمثل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومقومات تحقيق التنمية؛ وبرامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؛ وتحليل نتائج برامج تأهيل المؤسسات الجزائرية ومدى تحقيق التنمية المستدامة في الواقع.

أولاً- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومقومات

تحقيق التنمية المستدامة

أ-تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يختلف تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من دولة إلى أخرى وتختلف المؤشرات المعتمد عليها حسب كل دولة لعدم وجود إجماع حول تعريفها، إذ تتوفر مجموعة من المؤشرات المعتمدة التي تشكل أساسا لتعريفها والمتمثلة في عدد العمال، وحجم رأس المال، والتكنولوجيا المستخدمة وحجم سوق المؤسسة⁶. ويعدّ تعريف الاتحاد الأوروبي الأقرب إلى الواقع العالمي حيث إن المؤسسة الصغيرة هي التي تشغل أقل من 50 أجيورا وتحقق رقم أعمال سنوي لا يتجاوز 7 ملايين أورو، أما المؤسسة المتوسطة فهي التي تشغل أقل من 250 أجيورا والتي لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 40 مليون أورو⁷.

ب- أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

وتظهر أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في⁸ توفير مناصب عمل، تكوين قوة العمل الماهرة، و دعم المؤسسات الكبيرة لتزويدها بالعمالة الماهرة المكتسبة للخبرة، ونتيجة دعم الصادرات أصبحت قادرة على الدخول إلى الأسواق الخارجية بسبب تنوع منتجاتها وانخفاض تكلفتها، وتنمية المناطق النائية (توفير فرص عمل لسكان هذه المناطق وتحسين مستوى معيشتهم) والقدرة على مقاومة الاضطرابات الاقتصادية لكونها تزيد في حجم الاستثمار في حالة زيادة الطلب وتخفف من حجم الإنتاج في حالة الركود الاقتصادي،

ثانيا- برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

في الجزائر

أ- تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في

الجزائر

يعرف المشرع الجزائري¹³ المؤسسة الصغيرة والمتوسطة بأنها مؤسسة إنتاج السلع و/أو الخدمات تشغل من 1 إلى 250 فردا، لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي مليارا دينار جزائري أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 500 مليون دينار. وتختلف في ذلك المؤسسة الصغيرة عن المؤسسة المتوسطة التي تشغل ما بين 50 إلى 250 شخصا، ويكون رقم أعمالها ما بين 200 و2 مليار دج، أو يكون مجموع حصيلتها السنوية ما بين 100 مليون دج و500 مليون دج.¹⁴ وتشغل المؤسسة الصغيرة ما بين 10 إلى 49 شخصا، ولا يتجاوز رقم أعمالها 200 مليون أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 100 مليون دج.¹⁵

ب- تعريف عملية التأهيل في الجزائر

وترجم عملية التأهيل داخل المؤسسة الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بشكل ملموس¹⁶ باعتماد ممارسات جيدة في التسيير، وهي ضرورية لكل تطور، وتعزيز الموارد البشرية (تأطير وتكوين متواصل)، وإدراك أفضل للسوق وتموقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتطبيق إستراتيجية تنمية، والبحث الدائم على التجديد. ويمكن إضافة أعمال تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الرامية للانتقال نحو مراكز المصالح الأكثر تطورا على غرار ما يمارس بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الأوروبية من بناء إستراتيجية مجموعة مؤسسات (العناقيد)، إنشاء خلايا تطوير منتجات جديدة، وإدخال مفهوم الذكاء الاقتصادي.

ويعرف برنامج التأهيل فعليا عبر هدفه الرئيس المتمثل

في مرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتمكينها من تحسين تنافسيتها، والتحاقها بالمعايير العالمية الموحدة للتنظيم والتسيير بغية تدعيم وتأطير تنميتها المستقبلية حيث يرتكز من الناحية الاقتصادية الجزئية على¹⁷ فكرة التقدم (*progrès*) ذلك أن تأهيل مؤسسة ما قد يعني جعلها تتقدم

من أجل كل هذا يتم تطوير وترقية الدور المستقبلي لهذا القطاع لما له من دور مهم في اقتصاديات الدول كما يتضح إسهامها في التنمية في ارتفاع معدلات الإنتاج بها مقارنة بالعمل الوظيفي الحكومي، وتعدّ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المصدر الرئيس للتجديد والابتكار ورفع الكفاءة الإنتاجية؛ حيث تعمل على تقديم منتجات جديدة بعدها مصدرا للأفكار الجديدة والمنتجات المبتكرة، وتقديم الخبرة المتكاملة للعمال بتنوع المهام والمسؤوليات وإظهار وتنمية الكفاءات والمبادرات الفردية. ونظرا لصغر متطلباتها الاستثمارية وبساطة تقنيات الإنتاج فهي أكثر كفاءة من المؤسسات الكبيرة في تعبئة وتوظيف المدخرات المحلية، وتنمية المهارات البشرية، وبذلك يمكن عدها مصدرا مهما للتكوين الرأسمالي ومشتلا للمهارات التنظيمية¹¹.

و- البيئة الملائمة لعمل المؤسسات

ويتطلب قيام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالدور المنوط بها توفر مناخ يشمل¹²: إنعاش النمو الاقتصادي وإدراج تطوير هذه المؤسسات ضمن حركية التطور والتكيف التكنولوجي، وتشجيع بروز مؤسسات جديدة وتوسيع ميدان نشاطها، وترقية نظام المعلومات ذات الطابع الصناعي، والتجاري، والتكنولوجي، وتشجيع تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحسين أدائها، والحث على وضع أنظمة جباية مكيفة خاصة بها، وترقية الإطار التشريعي والتنظيمي الملائم لتنميتها، وتسهيل حصولها على الأدوات والخدمات المالية الملائمة لاحتياجاتها، وتحسين أداء البنوك في معالجة ملفاتها، وترقية صادرات السلع والخدمات التي تنتجها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتشجيع بروز محيط اقتصادي، وتقني، وعلمي، وقانوني يضمن لهذه المؤسسات الدعم الضروري لترقيتها وتطورها في إطار منسجم.

ولكي تتحقق هذه الآليات لابد من تطبيق برامج التأهيل لأنها تعمل على تنمية هذا القطاع، وتعالج النقائص ونقاط الضعف التي يعاني منها للتشجيع على الإنتاج والتصدير ومن ثمة إنعاش الاقتصاد الوطني والحفاظ على حصص الأجيال القادمة من الثروات الطبيعية التي تستنزف حاليا.

عن أسواق جديدة ، لكن تطبيق هذه البرامج واجه عدة عراقيل أنقصت من نجاعتها وتحقيقها لأهدافها ومن بين أبرزها تأخر انطلاقها ، وعدم وضوح الصورة في نظر رؤساء المؤسسات (صعوبة إقناعهم بأهمية التأهيل) ، وعدم وجود أدوات إعلامية تحسيسية فعالة ومكثفة ، وعدم أداء الهيئات الممثلة والداعمة للدور المنتظر منها.

و- برامج تأهيل المؤسسات الجزائرية

وقد شرع في تنفيذ أولى عمليات تأهيل المؤسسات الصناعية سنة 1999 في إطار التعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ، حيث قامت هذه الأخيرة بتقديم مساعدات مالية للجزائر قدرت قيمتها بـ 1000269 دولار. وتم الانطلاق الفعلي في هذا البرنامج سنة 2001 ، وقدر المبلغ المخصص لتمويل هذا البرنامج بـ 04 مليار دج ، خصص منه مبلغ 02 مليار دج لتأهيل المؤسسات ، أما المبلغ المتبقي فخصص لتحديث وإعادة تأهيل المناطق الصناعية.²¹

ويهدف هذا البرنامج على مستوى المؤسسة إلى تشجيع المؤسسات الصناعية من خلال تدابير مالية معينة من تحديث أدوات إنتاجها والرفع من مستوى تنافسيتها بوضع أنظمة للإنتاج والتنظيم والتسيير لتستجيب للمقاييس والمعايير المعمول بها في القطاع. أما على مستوى المحيط المباشر للمؤسسة فقد قامت وزارة الصناعة بتحديد عدة عمليات ارتأت بأنها ذات طابع أولوي ، وأهمها تأهيل المؤسسات والإشهاد بالمطابقة وفق المواصفات الدولية ، وإعادة تأهيل المناطق الصناعية ومناطق النشاطات ، ودعم وسائل الضبط (التقييس والملكية الصناعية ، والقياسة القانونية) ، وتطوير الخدمات التكنولوجية للدعم والاستشارة لفائدة الصناعة.²²

كما قامت الجزائر بتجسيد برنامجين أساسيين لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هما:

برنامج ميدا وهو مشترك ما بين اللجنة الأوروبية ووزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية الجزائرية ، ويهدف هذا البرنامج إلى رفع فعالية ومردودية أكبر عدد من هذه المؤسسات ووضع الشروط الملائمة لتطويرها وحددت مدته بـ 05 سنوات بداية من شهر سبتمبر 2002 إلى

لكي تصبح على الأقل في نفس مستوى تنافسية وكفاءة وفعالية نظيراتها من المؤسسات ، وفكرة المقارنة أو المعايرة (*étalonnage*) بتقييم أداء المؤسسة بمثلثاتها في القطاع على المستوى المحلي أو الدولي وتحديد موقعها التنافسي.

ج- شروط الانخراط في برنامج التأهيل

أما شروط انخراط المؤسسات في هذا البرنامج فهي¹⁸ كون المؤسسة تخضع للقانون الجزائري ، وتنتمي إلى القطاع الإنتاجي الصناعي أو قطاع الخدمات الصناعية ، والتسجيل في السجل التجاري ورقم التعريف الضريبي ، وعدد العمال الدائمين 20 عاملا على الأقل بالنسبة للمؤسسات الإنتاجية و10 عمال على الأقل بالنسبة لمؤسسات الخدمات الصناعية ، وتقديم معايير الأداء المالي (صافي الأصول موجب للسنة الحالية أو السابقة ، ونتيجة الاستغلال موجبة لسنتين على الأقل من السنوات الثلاث الأخيرة).

د- إجراءات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

وتتلخص إجراءات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المراحل التالية¹⁹: التشخيص الاستراتيجي العام لوضعية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإعداد خطة التأهيل ومخطط التمويل ، وتبني برنامج التأهيل من طرف الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، تنفيذ ومتابعة خطة التأهيل ، ومنح المساعدات المالية (100% من تكلفة التشخيص الاستراتيجي في حدود 600000 دج ، 100% من تكلفة الاستثمارات غير الهادية ، 20% من تكلفة الاستثمارات الهادية).

هـ- أهداف برنامج التأهيل

كما تهدف غالبية برامج وخطط التأهيل عموما لتحقيق أهداف تتمثل في²⁰ تحديث المحيط الاقتصادي ، وتقوية هياكل الدعم ، والتمكين لتطوير تنافسية المؤسسات ، وتطوير التجهيزات ، وتطوير نظام التنظيم والتسيير ، وتطوير أنظمة الإنتاج ، وتكوين العمال والمسيرين والإداريين بالطرق الحديثة ، ومساعدة المؤسسات على تحسين الجودة ، والعمل بمعايير الجودة العالمية مثل "إيزو" ، وترقية وظيفة التسويق وحث المؤسسات على استخدام مخططات التسويق ، والبحث

الأسواق ، وتعزيز قدرتها التنافسية من خلال تخفيض التكلفة ، وتحسين الجودة ، وتشجيع الإبداع ، وتأهيل الموارد البشرية. أما أهدافه الخاصة فعملت على تحديد ووضع مخطط أعمال تطوير التنافسية ، وإعداد وتنفيذ سياسة وطنية لتأهيلها ، والتفاوض حول مخططات ومصادر تمويل البرامج ، وتحضير وتنفيذ ومتابعة برنامج التأهيل ، ووضع بنك للمعلومات يخص هذه المؤسسات.

ثالثا- برامج التأهيل المعتمدة في الجزائر

تهدف برامج تأهيل المؤسسات إلى تنمية وتطوير هذه المؤسسات بهدف تحسين أدائها وتعزيز قدرتها التنافسية ، لهذا سطر عدة برامج تخدم هذه الأهداف.

أ- برنامج تأهيل المؤسسات الصناعية: انطلق سنة 2001 وموّل بـ 4 مليار دج بهدف تشجيع المؤسسات الصناعية وإعادة تأهيل محيطها.

غاية ديسمبر 2007 ، وقدرت ميزانيته بـ 62,9 مليون يورو ، ويسيره فريق مختلط من الخبراء الأوروبيين والجزائريين ، ويوجه أساسا لتقوية وتحسين تنافسية المؤسسات الصناعية الخاصة ، وتمثل غالبيتها في مؤسسات صغيرة ومتوسطة. ومن أجل تحقيق هذا الهدف سعت نشاطات البرنامج إلى تحريك وتطوير سلوك ومواقف التسيير للمقاول إزاء السوق ، وخصوصا عند ظهور السوق الأورومتوسطي وكذا تقنيات وطرق التسيير الجيدة والفعالة²³.

أما البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة²⁴ فقد حظي بموافقة مجلس الحكومة ، وامتد على مدار 06 سنوات ، تم تنفيذه ابتداء من سنة 2006 ، ومول من طرف صندوق تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث قدرت ميزانيته بـ 06 مليار دج. تمثلت أهدافه العامة في جعل هذه المؤسسات قادرة على مواكبة التطور التكنولوجي في

جدول رقم (01): توزيع طلبات الانخراط في برنامج تأهيل المؤسسات الصناعية خلال الفترة 2001 و2007

المجموع	المؤسسات الخاصة	المؤسسات العمومية	طلبات المؤسسات
433	194	239	المستقبلية
427	188	239	المعالجة
310	151	159	المقبولة
117	37	80	المرفوضة

Source : Agence National de Développement des Petites et Moyennes Entreprises : Perspectives de la mise

à niveau des entreprises industrielle, aout 2008, page 02 .

نسبة الملفات المرفوضة في القطاع العام إلى 33,5% و19% منها في القطاع الخاص ، ويرجع ذلك إلى شروط قبول المؤسسات للانخراط في هذا البرنامج والمتمثلة في الخضوع للقانون الجزائري ، نتيجة الاستغلال موجبة ، والانتماء للقطاع الصناعي وعدد العمال 20 فأكثر.

وكما هو معلوم فإن الهدف من برنامج تأهيل هذه المؤسسات هو تحسين أدائها وتعزيز قدرتها التنافسية من خلال الكشف عن نقاط قوة وضعف المؤسسة ، وتشجيع الإنجازات ومعالجة الانحرافات.

وكان نتيجة ذلك أن قامت 145 مؤسسة لتطبيق برنامج التأهيل فعليا ، منها 90 مؤسسة عمومية و55 مؤسسة خاصة ،

وحسب الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تقدمت 433 مؤسسة صناعية بطلب الانخراط في البرنامج منها 239 عمومية و194 خاصة خلال الفترة 2001-2007. وقد قبلت 310 مؤسسة ، وهو ما يساوي 47,6% من إجمالي المؤسسات التي تقدمت بطلب الانخراط حسب القطاع. ويحوز القطاع العام على نسبة 55,20% من إجمالي هذه الملفات ، و44,80% للقطاع الخاص.

وبعد المعالجة تم قبول 66,5% من المؤسسات في القطاع العمومي و78% في القطاع الخاص ، ويعود التفاوت في نسبة القبول بين القطاعين إلى التوجه نحو الاهتمام بالمؤسسات الخاصة بعدّها محرك اقتصادي لأي دولة. وتصل

و300 مؤسسة للفترة 2006 و2007). حيث تم قبول ما يقارب 47,7% من مجموع المؤسسات المبرمج تأهيلها، وتم تأهيل 22,3% من إجمالي المؤسسات المخطط تأهيلها.

ب- برنامج ميدا: هو برنامج مشترك بين اللجنة الأوربية ووزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية الجزائرية، ويهدف إلى تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة التي تنشط في القطاع الصناعي أو قطاع الخدمات الصناعية وتشغل أكثر من 20 عاملا بهدف رفع فعاليتها ومردوديتها، بالإضافة إلى تقوية هذه المؤسسات لمواجهة المنافسة الشديدة بظهور السوق الأورومتوسطي.

وتم تنفيذ مخطط التأهيل كاملا في 122 مؤسسة عامة وخاصة، واستفادت من الإعانات والمساعدات المالية المقدمة من طرف صندوق ترقية التنافسية وتقدر نسبة هذه المؤسسات بـ 39,4% من المؤسسات التي تم قبولها، بينما 23 مؤسسة اقتصرت على مرحلة التشخيص ولم تنفذ مخطط التأهيل وتساوي 07,40% من مجموع المؤسسات المقبولة.

وعلى العموم تبدو هذه الأرقام ضعيفة بالمقارنة مع عدد المؤسسات الصناعية حسب الرزنامة التي حددتها وزارة الصناعة⁽²⁵⁾ حيث كانت تهدف إلى تأهيل (150 مؤسسة خلال الفترة 2000 و2002، و200 مؤسسة للفترة 2003 و2005،

جدول رقم (02): المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنخرطة في برنامج ميدا خلال الفترة 2002 و2007

مرحلة الانخراط في برنامج التأهيل	عدد المؤسسات
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القطاع الصناعي	2150
المؤسسات التي تم دخولها الفعلي في البرنامج	445
المؤسسات التي تحصلت على التغطية المالية	61
المؤسسات التي اقتصرت على مرحلة التشخيص	205
المؤسسات التي تخلت عن البرنامج	179

المصدر: وثيقة داخلية لوزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار، ص 42.

منه، وترجع أسباب ذلك لعدة صعوبات واجهت تطبيق هذا البرنامج سواء تعلقت بالمؤسسات وأصحابها، أم بالقائمين على البرنامج.

ج- البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يخص هذا البرنامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العامة والخاصة التي تشغل أقل من 20 عاملا، وقد حددت شروطه لتتماشى مع معايير مجمل المؤسسات الجزائرية خاصة فيما يتعلق بمعيار عدد العمال.

كما هو مبين في الجدول أعلاه يصل عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تم دخولها في برنامج التأهيل إلى 445 مؤسسة، وهو ما يعادل نسبة 20,7% من مجموع المؤسسات التي تنشط في القطاع الصناعي، منها 205 مؤسسة اقتصرت على مرحلة التشخيص ولم تكمل عمليات التأهيل، بينما تحصلت 61 مؤسسة على التغطية المالية، وهذا يعني أنها أكملت عمليات التأهيل، وتخلت باقي المؤسسات عن البرنامج.

ومن الملاحظ أن تأهيل 61 مؤسسة من إجمالي 2150 مؤسسة تنشط في القطاع الصناعي لا يحقق الأهداف المرجوة

جدول رقم (03): وضعية المؤسسات المنخرطة في البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 2005 و2009

طبيعة المؤسسات	المؤسسات المتقدمة	المؤسسات المقبولة	المؤسسات التي نفذت برنامج التأهيل
مؤسسات صغيرة ومتوسطة	172	137	116
مؤسسات صغيرة جدا	203	168	70
المجموع	375	305	186

Source : Agence National de Développement des Petites et Moyennes Entreprises, document interne, bilan des actions des programmes nationaux de mise à niveau, rapport complet, 2008, page 10.

تقدمت 375 مؤسسة بطلب الانخراط في البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، وتم تأهيل 49,6 % منها ، وقدرت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بـ 172 مؤسسة تم تنفيذ برنامج التأهيل على 67,4 % منها ، و 203 مؤسسة صغيرة جدا ونفذت 34,5 % منها عمليات التأهيل.

جدول رقم (04): توزيع المؤسسات المقبولة في البرنامج الوطني للتأهيل حسب قطاع النشاط

قطاع النشاط	عدد المؤسسات	النسبة
الصناعات الغذائية	89	29,18%
الميكانيك والمعادن	54	17,70%
مواد البناء/الخشب والفلين	48	15,73%
الكيمياء / الصيدلة/الورق	30	09,83%
الصناعات البلاستيكية	39	12,78%
صناعة النسيج والجلود	20	06,55%
خدمات صناعية	15	04,91%
الكهرباء والإلكترونيك	10	03,27%
المجموع	305	100%

Source : Agence National de Développement des Petites et Moyennes Entreprises, document interne, bilan des actions des programmes nationaux de mise à niveau, rapport complet, 2008, page 12.

وعلى الرغم من توفر الإمكانيات إلا أن عدد المؤسسات التي انخرطت في البرنامج قليل مقارنة بعددها الإجمالي في الفترة التي تم فيها تجسيد البرنامج (376767 مؤسسة سنة 2006 و 410959 مؤسسة سنة 2007 و 519526 مؤسسة سنة 2008 و 587494 مؤسسة سنة 2009).

رابعا- تحقيق التنمية المستدامة في الواقع: مدى

الإسهام

يترجم مدى الإسهام في تحقيق التنمية المستدامة ما تقدمه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من نتائج إيجابية على

يتضح من خلال الجدول أن أكبر حصة من المؤسسات المقبولة في برنامج التأهيل تعود لقطاع الصناعة ، يليه قطاع الميكانيك والمعادن ، ثم قطاع البناء/ الخشب والفلين ، أما القطاعات الأخرى فكانت نسبتها من برنامج التأهيل أقل رغم أهمية هذه المؤسسات ودورها في إنعاش الاقتصاد.

ويهدف البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى تجنب سلبيات كل من البرنامجين السابقين (برنامج تأهيل المؤسسات الصناعية وبرنامج ميدا) ، حيث فتح مجالاً أوسع للمؤسسات العامة والخاصة ، على حد سواء ، التي تشغل أقل من 20 عاملاً.

وللوقوف على مدى هذا الإسهام من خلال حساب التغير في البيانات المتوفرة في الواقع بين 2006 و2012 تم استخدام

$$I = ti+1/ti$$

حيث تمثل I: نسبة التغير -ti سنة الأساس -ti+1 سنة

المقارنة .

1- عدد المؤسسات والتشغيل

جدول رقم (05): التغير (%) في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتشغيل للفترة 2006 و2012

السنة التغيرية	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
م ص م	376767 (100%)	09,08%	26,41%	13,30%	5,80%	6,50%	80%
التشغيل	1252707 (100%)	08.19%	13.63%	00.41%	05.11%	06.05%	07.19%

المصدر: نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 14، 15، 16، 17، 18، 21، 22، للفترة 2006

2012. (26)

عدد المؤسسات، وبذلك يصل متوسط زيادة التشغيل إلى 99235 عاملا في السنة. وحسب السنة سجلت أكبر نسبة تشغيل 13.63% سنة 2008، وأصغر 00.41% سنة 2009، وبذلك يرجع الفضل في زيادة اليد العاملة إلى الزيادة السنوية لعدد المؤسسات التي تسهم في خلق مناصب شغل جديدة، ومن ثمة تتطابق الزيادة في عدد المؤسسات مع زيادة مناصب العمل.

2- الناتج الداخلي الخام

يعرف الناتج الداخلي الخام على أنه القيمة الإجمالية لإنتاج الثروة (قيمة السلع والخدمات المنتجة) من قبل الوكلاء الاقتصاديين المقيمين داخل التراب الوطني، كما أنه جملة الدخل الذي تحققه وسائل الإنتاج ببلد ما. (27)

المستوى الاقتصادي والاجتماعي. وتظهر أهمية هذه المؤسسات في توفير مناصب عمل، والإسهام في الناتج والقيمة المضافة، ودعم الصادرات والدخول إلى الأسواق الخارجية بسبب تنوع منتجاتها وانخفاض تكلفتها، وتنمية المناطق النائية لتوفير فرص عمل لسكان هذه المناطق وتحسين مستوى معيشتهم، وهي الخصائص التي من خلال تطبيقها يمكن الحديث عن الإسهام في تحقيق التنمية المستدامة.

يحتوي الجدول على البيانات الخاصة بتعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القطاعين على مستوى الوطن في الفترة 2006 و2012. وتساعد هذه البيانات في الوقوف على تطور كل من عدد المؤسسات والتشغيل في الفترة المذكورة، ويمكن متابعة التطور من خلال حساب التغيرية بين السنوات المتتالية بعد سنة 2006 سنة أساس. وعلى العموم وصل التغير الإجمالي للمؤسسات إلى 88%، 93% خلال الفترة الملاحظة، وهو تطور إيجابي معتبر لحصول زيادة متوسطة سنوية في عدد المؤسسات تقدر بـ 55844 مؤسسة. إلا أن هذه الزيادة شهدت تذبذبا بين السنوات، حيث سجلت أكبر نسبة زيادة 26,41% في عدد المؤسسات سنة 2008 وأصغر نسبة تغير 05.8% في عدد المؤسسات سنة 2010.

أما التغير الإجمالي للتشغيل فقد قدر بـ 47,52% خلال نفس الفترة، وهي زيادة محتشمة لا تصل إلى مستوى زيادة

جدول رقم (06): التغير في الناتج الداخلي الخام بالمليار دينار جزائري حسب الإطار القانوني للفترة 2006 و2011

السنة	2006	2007	2008	2009	2010	2011
تغيرية القطاع الخاص	704,05 (100%)	06.5%	01.5%	07.34%	01.31%	11.57%
العام	2740,06 (100%)	15.09%	13.32%	16.45%	12.48%	09.73%
المجموع	3444,11 (100%)	13.34%	11.05%	48.14%	10.65%	10.01%

المصدر: نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 14، 15، 16، 17، 18، 20، وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار للفترة 2006-2012.

ويبقى إسهام القطاع الخاص جد ضعيف مقارنة بإسهام القطاع العام مع أن الدولة اتجهت للخصخصة وشجعت هذه المؤسسات لإنعاش الاقتصاد، فأهمية برامج التأهيل تكمن في عملها على تشجيع وتطوير المؤسسات الإنتاجية من أجل إسهامها في الاقتصاد الوطني.

3- القيمة المضافة

حسب المفهوم التجاري والصناعي للقيمة المضافة تعدّ القيمة المضافة الثروة الحقيقية التي أضافتها المؤسسة مهما كان نوعها بفعل عمليات استغلالها⁽²⁸⁾. وترجم هذه القيمة ضمن نشاطها وتعكس الفعالية التي تم بها دمج عناصر الإنتاج، فهي تقيس الوزن الاقتصادي للمؤسسة وتشكل أحسن معيار لقياس حجمها ونموها وتكامل هياكلها الإنتاجية.

يوضح الجدول الموالي إسهام كل قطاع اقتصادي في القيمة المضافة والذي يمكن معرفة القطاع الأعلى مساهمة لتشجيعه وتحفيز القطاعات الأخرى على زيادة نسبة إسهاماتهم.

الهدف من استخدام معيار الناتج الداخلي الخام للقطاعين تكمن في معرفة إسهام كل منهما في إنتاج الثروة والتوصل إلى المكانة التي يحتلانها في الاقتصاد، بعدّه ترجمة لما تنتجه البلاد كل سنة.

وعلى مدار الفترة 2006 و2012 كان إسهام القطاع العام في الناتج الداخلي الخام أكبر من إسهام القطاع الخاص؛ لأن ضعف الصادرات خارج قطاع المحروقات يرجع لهشاشة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كونها مؤسسات خدمتية أكثر منها إنتاجية.

التغير الإجمالي للناتج الداخلي الخام يقدر بـ 57,97% (حصة الناتج الداخلي الخام لسنة 2011 حصة الناتج الداخلي الخام 2006). ويقدر التغير الإجمالي لحصة القطاع العام بـ 87,49% وهي نسبة معتبرة، حيث أكبر نسبة تغير 16,45% سنة 2008، وأصغر نسبة 09,73% سنة 2011. أما التغير الإجمالي لحصة القطاع الخاص فيقدر بـ 31,14% وهي نسبة محتشمة، وتعدّ أكبر نسبة تغير 11,57% سنة 2011، وأصغر نسبة 01,31% سنة 2009.

جدول رقم (07): التغير في تطور القيمة المضافة بالبيليار دينار جزائري حسب القطاع الاقتصادي

2011	2010	2009	2008	2007	2006	السنة تغيرية القطاع
15,61%	09,58%	15,30%	01,07%	80,09%	(100%) 641,29	الزراعة
17,85%	07,14%	14,94%	18,73%	20,10%	(100%) 610,07	البناء والأشغال العمومية
06,24%	08,05%	05,88%	04,05%	63,11%	(100%) 743,53	النقل والمواصلات
12,43%	24,13%	17,30%	18,08%	10,78%	(100%) 64,24	خدمات المؤسسات
06,15%	08,47%	15,65%	12,91%	07,38%	(100%) 75,20	الفندقة والإطعام
17,37%	05,32%	14,24%	07,90%	04,18%	(100%) 146,02	الصناعة الغذائية
00,38%	01,56%	00,80%	06,30%	07,39%	(100%) 2,57	صناعة الجلد
12,90%	10,11%	14,79%	20,43%	14,36%	(100%) 728,37	التجارة والتوزيع

المصدر: نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 14، 15، 16، 17، 18، 20، وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار للفترة 2006-2011.

يعدّ الميزان التجاري من المؤشرات الاقتصادية المهمة، وهو مؤشر يقيس مجمل الفرق بين الصادرات (الإنتاج) والواردات الخاصة بالسلع في الدولة⁽²⁹⁾. حيث يهدف إلى معرفة مدى تطور الإنتاج من خلال تطور التصدير، ومتابعة تغير الاستهلاك لنفس الفترة من خلال فاتورة الاستيراد.

وتتضح من خلال الجدول التالي قيمة فاتورة الاستيراد والتصدير ومؤشر الميزان التجاري

تقوم البيانات القيمة المضافة التي يحققها كل قطاع من سنة لأخرى، حيث إن أعلى قيمة مضافة هي التي يقدمها قطاع النقل والمواصلات، مع العلم أنه قطاع خدماتي وليس إنتاجي، يليه قطاع التجارة، والزراعة، والبناء والأشغال العمومية، ثم الصناعات الغذائية على التوالي، ثم تأتي بقية القطاعات بإسهام ضئيل مقارنة بالقطاعات الأخرى. وهو ما يدل على أن إسهام المؤسسات الإنتاجية أقل بكثير من إسهام المؤسسات الخدمية.

4- الميزان التجاري

جدول رقم (08): تطور قيمة الميزان التجاري (بالمليون دولار) للفترة 2010 و 2012.

السنة							التعيين
2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	
01.70%	15.52%	02.33%	00.35%	42.70%	27.9%	(100%) 21456	الاستيراد
00.12%	29.51%	25.38%	42.33%-	31.44%	09%	(100%) 54613	التصدير
39.70%-	63.72%	86.178%	84.9%-	21.81%	03.25%-	(100%) 33157	الميزان التجاري

المصدر: نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 14، 15، 16، 17، 18، 20، وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار للفترة 2006-2012.

للمواصفات الطبيعية. ولكل منطقة جغرافية مميزات معينة تقوم على جذب الاستثمارات، فالمناطق الشمالية (الساحلية) تقع على البحر المتوسط وهو بوابة التجارة العالمية، وكلما بعدت المسافة عن الشمال قل الاستثمار، كذلك هو الحال بالنسبة للكثافة السكانية التي تزيد في الشمال وتقل كلما اتجهنا جنوبا. حيث تسعى المؤسسات للموقع في المناطق التي تحتوي على الأسواق أو التي تقرب منها. وهذا ما يفسر غلاء الأسعار في منطقة الجنوب، حيث تعمل الدولة على تنمية مناطق الجنوب الكبير والجنوب، من خلال صيغ تشجيع وخلق مؤسسات صغيرة ومتوسطة.

يتم توزيع عدد المؤسسات على مستوى الوطن وتنازل كل منطقة جغرافية حصتها حسب مميزات الجغرافية، التي تعد عاملا من عوامل البيئة الخارجية للمؤسسة المتحكمة في مستوى الإنتاج. لكن هذا التوزيع لا تتحكم فيه الدولة وإنما تعمل على إعادة التوازن بين مجموع هذه المناطق وتنمية المناطق غير النامية، ويوضح الجدول الموالي توزيع عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مستوى الوطن في أربع مناطق جغرافية خلال الفترة 2006-2012.

وصل التغير الإجمالي للميزان التجاري 48,98% . وسجلت أكبر نسبة تغير 178,86 % سنة 2010 ، وأصغر نسبة 84,9%- سنة 2009.

ويقدر التغير الإجمالي في فاتورة الاستيراد بـ 2,20% . أكبر نسبة 42,70% سنة 2008 ، وأصغر نسبة 01,70 % سنة 2012.

ويقدر التغير الإجمالي في التصدير بـ 01,34% . أكبر نسبة تغير 31,44% سنة 2008 ، وأصغر نسبة 42,33%- سنة 2009 .

والملاحظ أن فاتورة الاستيراد في ارتفاع متزايد مقابل تذبذب فاتورة التصدير مع أنه من المفروض أن فاتورة التصدير هي التي تشهد هذا التزايد مع تطوير المؤسسات وتنميتها ومشاركتها في تصدير المنتجات. أما وضع الميزان التجاري "حالة فائض مستمر" فتكون له دلالة واحدة هي تغطية العجز والفرق بين الفاتورتين تتم بإسهام قطاع المحروقات.

5- التوزيع الجغرافي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

قسمت الجزائر إلى أربع مناطق جغرافية وهي: الشمال، والجنوب، والجنوب الكبير والهضاب العليا طبقا

جدول رقم (09) توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الجهات الجغرافية للفترة 2006 و 2012.

المنطقة	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
الشمال	163492	177730	193483	205857	219270	232664	248985
الجنوب	20803	22576	25033	27902	30153	32216	34569
الجنوب الكبير	5439	5974	6517	7058	7561	7735	8247
الهضاب العليا	80072	87666	96354	105085	112335	119146	128316
المجموع	269806	293946	32387	345902	369319	391761	420117

المصدر: نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 14، 15، 16، 17، 18، 20، 22. وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار للفترة 2006-2012.

زيادة خلق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فيها، مما يؤدي لزيادة التشغيل في المنطقة وتنميتها.

يتضح أن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تزايد مستمر في مختلف أنحاء الجهات الجغرافية، فأعلى نسبة من المؤسسات تتموقع في الشمال تليها منطقة الهضاب العليا، ثم الجنوب وأخيرا الجنوب الكبير. وترجم هذه الزيادة بزيادة اليد العاملة ويبرز الاهتمام بتنمية المناطق الجنوبية من خلال

خامسا- تقييم النتائج

يمكن القول أن النتائج المحققة تدل على أن إسهام المؤسسات محدودة في القطاعين الخاص والعام ، وذلك لجملة من العراقيل التي تواجه برامج التأهيل والصعوبات التي يعاني منها هذا القطاع ، فالعدد الذي ينخرط في هذه البرامج قليل ولا يحقق الأهداف المرجوة وهو أحد أسباب عدم نجاحها.

وبالرجوع إلى الفرضية التي تقول أن " توفير وخلق مناخ ملائم لتطبيق برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يساهم في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر " ، فقد تم اعتماد برامج تأهيل لتحسين أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتعزيز قدرتها التنافسية من خلال العمل على المؤشرات المتمثلة في زيادة اليد العاملة ، وخلق قيمة مضافة ، والإسهام في الناتج الداخلي الخام تحقق فائض في الميزان التجاري ، وتنمية المناطق الجنوبية ، وعلى الرغم من إيجابية النتائج السابقة لا يمكن نفي أن هذه المؤسسات تنشط في محيط يضع أمامها كثيرا من العوائق والعراقيل التي تحد من نشاطها وتقلل من نسبة إسهامها في التنمية المستدامة كالأستقرار السياسي ، والبنية التحتية ، والبيئة الأستثمارية القانونية والجبائية ، وتوفر الكفاءات والمهارات ، بالإضافة إلى الصعوبات التي تواجه تنفيذ برامج تأهيل المؤسسات وهي عراقيل قد تخص المؤسسة كغياب الوعي لدى أصحاب المؤسسات ، ونقص الخبرة ، وقد تتعلق بمضمون البرامج كالشروط التي لا تتوافق وواقع قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، وقد تخص تنفيذ البرنامج وتمثل في تأخر انطلاق برامج التأهيل ، قلة الحملات التحسيسية ، أو تخص المناخ

العام لعدم إسهام الإعلام في التعريف ببرامج التأهيل ، وبيروقراطية التسيير.

وبما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أحد الخيارات الأستراتيجية للأقتصاد الجزائري من أجل تنوع مصادر دخله ومواجهة التحديات التي تنتظره محليا وخارجيا ، أصبح تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أكثر من ضرورة من أجل تحسين موقعها في إطار الأقتصاد التنافسي ، ومجاراة النسق الذي تفرضه عولمة المبادلات الدولية لتشجيع المؤسسات الأنتاجية التي تنتج منتجا جزائريا ذا جودة ، وقادرا على المنافسة وقابلا للتصدير هذا ما سيساهم في تحقيق التنمية المستدامة.

لهذا لا بد من تخصيص برامج تأهيل مصغرة لكل فئة معينة من المؤسسات ، فالمضمون والإمكانات المالية والمادية لبرامج تأهيل المؤسسات الصغيرة جدا تختلف ، بالتأكيد ، عنها في برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة ، وعنها في برامج تأهيل المؤسسات الأمتوسطة ، وكل هذه البرامج تصب في برنامج موحد خلال فترة زمنية محددة ، وهكذا يتم التوفيق بين شروط البرامج ومواصفات المؤسسات ، كذلك عدم تبني تجارب أجنبية وتطبيقها على المؤسسات الجزائرية ، بتشخيص وضعية وحالة المؤسسات الجزائرية ووضع برامج تأهيل خاصة بمشاكلها والصعوبات التي تواجهها ليتم الأستفادة من تنفيذ البرامج ، وزيادة الحملات التحسيسية في مختلف وسائل الإعلام ، ونشر الوعي بأهمية ضرورة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها الريادي في الأقتصاد الوطني بالإضافة إلى تكوين وتدريب أصحاب القرار والعمال لزيادة الخبرة والكفاءة ، والالتزام بأجال تنفيذ مراحل البرنامج ومحاولة تقليص العراقيل الإدارية من أجل ترقية وتطوير هذا القطاع.

الهوامش

1. أ.د. بيان هاني حرب ، "خبير معتمد في منظمة العمل العربية: المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية المستدامة" ، ورقة عمل للملتقى العربي الخامس للصناعات الصغيرة والمتوسطة ، الجزائر ، 14-15 مارس ، 2010.
2. Samy Bennaceur et Autre :Evaluation des politiques de mise à niveau des entreprises de la rive sud de la méditerranée : les cas de l'Algérie, l'Egypte, le Maroc et la Tunisie.
3. د.علي لزعر ، أبوعزيز ناصر ، تأهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية في ظل الشراكة الأورومتوسطية.
4. أ.بلال أحمية ، " دور التمويل بالمشاركة في تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في ظل الشراكة الأورو غربية " ، ملتقى متطلبات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية ، أهمية إقامة نظام وطني للمعلومات الاقتصادية في دعم وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية ، الشلف ، 2006.
5. توفيق عبد الرحيم يوسف ، إدارة الأعمال التجارية الصغيرة ، عمان ، دار الصفاء للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، 2002 ، ص 16.
6. حاكمي بوحفص ، "المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، الواقع والآفاق" ، ورقة مقدمة في الملتقى الوطني حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، المركز الجامعي مولاي الطاهر ، سعيدة ، 14-15 ديسمبر 2004 ؛
7. وليد زكريا صيام: فرص نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل العولمة ، الملتقى العلمي الأول حول العولمة وانعكاساتها على البلدان العربية ، جامعة سكيكدة ، 14-15 ماي 2001 ، ص 9.
8. المجلس الوطني الاجتماعي: مشروع تقرير من أجل سياسة لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ، 2002 ، ص 16.
9. Marniesse .S.E.Filipiak (2003) : compétitivité et mise à niveau des entreprises – Note et document- n° 1- Agence Française de développement. Paris.
10. Abassi.B : Le secteur industriel et la problématique de sa mondialisation- Revu CREAD. Edition 2001.p 147
11. القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة رقم 18-01 المؤرخ في 12-12-2001 ، المادة رقم 5.
12. المادة رقم 6 من القانون نفسه.
13. المادة رقم 7 من القانون نفسه.
14. Mise à niveau des PME-PMI expérience et perspective : doccment interne, Agence Nationale de Developpement des PME .
15. موقع وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار www.pmeart-dz.org
16. نتائج وخبرة برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، وثيقة داخلية لوزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار ، ص 23.
17. المرجع نفسه ، ص 31.
18. المرجع نفسه ص 42.
19. وثيقة داخلية لوزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار ، مرجع سبق ذكره ص 35.
20. Ambassade d'Algérie à Bruxelles : programme MEDA Algérie, Bruxelles01-2003. www.Algerian-embassey.p01
21. وثيقة داخلية للمندوبية الجهوية للوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعنابة ، ص 05.
22. المرجع نفسه ، ص 26.
23. Agence National de Développement des Petites et Moyennes Entreprises : Perspectives de la mise à niveau des entreprises industrielle. Aout 2008 .page 02.
24. نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 20 ، 21 ، وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية المؤسسات.
25. الديوان الوطني للتعليم والتكوين عن بعد: www.onefd.edu.dz
26. الديوان الوطني للتعليم والتكوين عن بعد: www.onefd.edu.dz
27. قاموس المصطلحات: www.arabictrader.com/portal/ar/dictionary28/details/139